

عنوان المداخلة: إشكالية المصطلح اللساني والنقدي في اللغة العربية

الباحث : عبد الرزاق بوقطوش

المحور الحادي عشر: إشكالية المصطلح اللساني والنقدي في اللغة العربية

ملخص المداخلة:

يعدّ البحث العلمي اليوم المصطلح مفتاحاً منهجياً مهماً جداً في قراءة الخطاب النقدي العربي الجديد، إذ تكون الصلة وثيقة بين المنهج والمصطلح بحيث لا ينفكان يتلاحمان ويترابطان بقوة ما عبر عنه الباحث يوسف وغليسي في كتابه "إشكالية المصطلح" بجدلية المنهج والمصطلح في إطار حديثه عن هذه الجدلية وعبارة "الخطاب النقدي العربي الجديد".

نبحث في مداخلتنا هذه مسألتين اثنتين ندارس بهما كتاباً جديراً بالمدارسة -في نظرنا على الأقل-

كتاب الدكتور يوسف وغليسي الموسوم بـ "إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد"، نحصي فيه استدراقات الباحث في هذا الحقل شديد الحساسية في مجالات النقد المتشعبة..

نرصد هذه الاستدراقات على الحقل المصطلحي الوافد إلى اللغة العربية تحديداً، ونحاول أن نقف على المعايير العلمية المعتمدة خلال المفاضلة بين البدائل الاصطلاحية المترادفة أمام المفهوم الواحد...

ونرصد أيضاً تلك المعايير التي وضعها المتخصصون في صياغة المصطلح، كما نستبين الأزمة التي يعيشها المصطلح العلمي والنقدي العربي وسبل تخطيها...

Presentation summary:

Scientific research today considers the term a very important methodological key in reading the new Arab critical discourse, as the link between the method and the term is so close that they do not cease to cohere and are strongly intertwined with what the researcher **Youssef Waglessi** expressed in his book "The Problematic of the Term" with the dialectic of the method and the term in the context of his talk about this dialectic and the phrase "The New Arab Critical Discourse."

In this intervention, we discuss two issues that we are discussing with a book worthy of study – in our view, at least–

Dr. **Youssef Waglessi's** book, entitled "The Problematic of the Term in the New Arab Critical Discourse", enumerates the findings of the researcher in this highly sensitive field in the manifold areas of criticism.

We monitor these deductions on the terminological field coming into the Arabic language in particular, and we try to stand on the approved scientific standards during the comparison between the idiomatic alternatives that are synonymous with the one concept...

We also monitor those criteria set by specialists in formulating the term, as well as the crisis experienced by the Arab scientific and monetary term and ways to overcome it...

السيرة الذاتية للمشاركة (1)

السيد:

المولود بتاريخ 1973/04/10 سكيكدة

رقم الهاتف: 0655872718

المايل: bourazek24@gmail.com

- بكالوريا علوم 1992 وبكالوريا آداب 2004.
- أستاذ التعليم المتوسط (للغة العربية وآدابها) من سنة 1994 حتى سنة 2009
- مدير متوسطة من سنة 2009 حتى سنة 2019
- ليسانس أدب عربي 2008
- ماجستير أدب عام ومقارن 2010 جامعة باجي مختار عنابة
- دكتوراه في الأدب العام والمقارن 2016 جامعة باجي مختار عنابة
- له أبحاث في علوم التربية والتعليم ومقالات ومنشورات في دوريات ومجلات وطنية ودولية...
- عضو فريق البحث في مخبر الأدب الشعبي والأدب الهامشي بجامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة.
- عضو هيئة التحرير لمجلة كفاية للغة والأدب بالمركز الجامعي ميلة.
- أستاذ محاضر في جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة. يدرس مقياس الأدب العربي والاستشراق..
- للمعني اهتمامات شعرية، يكاد يطلق ديوانه الشعري الأول، ويعمل على إتمام كتابه في الاستشراق والدراسات القرآنية...
- أصدر روايته الأولى "هجرة الينابيع الحارة" عن دار خيال للنشر والترجمة، سبتمبر 2021.

بيان السيرة الذاتية للمشارك (2)

1- معلومات شخصية:

الاسم و اللقب: شعبان كحول

تاريخ ومكان الميلاد: 1987.04.15 ولاية قالمة

الهاتف: 06.97.28.29.34

البريد الإلكتروني: kahoulchabane@gmail.com

2- الشهادات (المؤهلات العلمية):

- 2008 : شهادة البكالوريا علوم الطبيعة والحياة
- 2012 :شهادة الليسانس في اللغة والأدب العربي - جامعة 8 ماي 1945- قالمة
- 2017 : شهادة الماجستير في نظرية الشعر - جامعة الحاج لخضر - باتنة 1
- 2022 :التسجيل الخامس دكتوراه العلوم في اللغة والأدب العربي - جامعة عنابة

3- الخبرات:

- (2014_ 2016) : مساعد تربوي بمتوسطة فرج الله الطاهر ولاية قالمة
- 2017 / 2018 : أستاذ مؤقت -جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي
- 2018 / 2019 : أستاذ مؤقت -جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
- 2019 / 2020 : أستاذ مؤقت - جامعة 08 ماي 1945- قالمة

نص المداخلة

تقديم:

المنهج والمصطلح وجهان لورقة نقدية واحدة كما يقول يوسف وغليسي(1)، ومادام الأمر كذلك فلا يمكن للناقد أن يعالج القضية الاصطلاحية منفردة بمعزل عن وجهها الثاني الذي لا ينفك يعبر عنها وهي إشكالية المنهج.

يعد المصطلح مفتاحاً منهجياً وآلة من آلاته اللسانية لذا نجد أنفسنا أمام منهج معين في الدراسة إذا استعملنا مصطلحاته، ومصطلحاته دون غيرها من المصطلحات، فتصير بذلك علامة على المنهج المتبع، وإذا تعددت المصطلحات وتداخلت لدى الناقد يكفي بإحصاء بسيط إظهار المنهج الغالب وتكون المناهج الأخرى هامشية (2)

وفي هذا السياق يقول يوسف وغليسي: "ومن أمارات القصور المنهجي والفوضى النقدية أن نطبق منهجاً نقدياً باستخدام مصطلحات غيره من المناهج... (3) ومن هذا المنطلق وحتى يكون المسعى علمياً والمبتغى مشروعاً-بتعبير وغليسي-وضع الباحث فرضيات محددة لنتبين هذا القصور المنهجي والخلط بين استعمال منهج معين ومصطلحات غيره، لتكون هذه الفرضيات مقياساً يتبع لتقادي الخلط والفوضى النقدية:

-المصطلح وثيق الصلة بمنهجه، وتطبيق منهج بمصطلحات وافدة من إطار منهجي مغاير أمارة من أمارات عدم التحكم في المنهج.

-المنهج ذو جهاز مصطلحي محدد ومتكامل دلالياً، لكنه جهاز مرن وشفاف يسمح بالانفتاح النسبي على شتى المجالات المعرفية.

-فقر الدراسة النقدية اصطلاحياً، أو ندرة المصطلح فيها دليل على إنشائية اللغة الشارحة، وربما غياب المنهج بالمرّة...

-هيمنة المصطلح النمطي أو اللامنتمي (الشارد عن المنهج والقابل للانتماء لأي إطار منهجي) دليل قائم بذاته على التشكيك في المنهج المنتهج.

-ائتلاف الحقول المصطلحية المختلفة وتعايشها-بيسر- داخل الدراسة الواحدة دليل على وجود نزعة منهجية تهجينية ترقيعية تليفقية...

-تداخل الحقول المصطلحية في مرجعياتها الأجنبية الأولى يكافئ تداخلاً في النظريات المنهجية التي تنتظم تلك الحقول

وحتى يقوي (ونقصد وغليسي) هذه الفرضيات ويجعلها أكثر صلابة في القياس والمعايرة أضاف تلك الآليات التصنيفية التي ابتكرها إدريس الناقوري في أطروحته للتمييز بين المصطلح النقدي والكلمة اللغوية العادية، وهي من أهم المقاييس التي تضبط القوة الاصطلاحية للمصطلح، وهي:

-الاستعمال المطرد والمتنوع لغويا ودلاليا.

-السياق الذي ينقل المفردة من دلالاتها اللغوية الأصلية أو المجازية إلى دلالاتها الاصطلاحية الجديدة.

-انتماء المفردة إلى معجم علم من العلوم التي سبق أن تحددت اصطلاحاتها.

-توافر الشروط (الصفة الاصطلاحية) في المفردة المدروسة مثل الدقة، الوضوح،

الاختصار، عدم احتمال التأويل، عدم تعدد الدلالة في المجال الاستعمالي الواحد... (4)

ويختم وغليسي هذه الفرضيات وتلك الآليات لدى الناقوري بملاحظة مهمة هي كون القراءة

الاصطلاحية لا تقل أهمية عن غيرها من القراءات الأخرى إن لم تكن تفوقها جميعا (5)

هذه الملاحظة كانت بمثابة الركيزة (الادعاء، على حد تعبيره) التي بنى عليها يوسف

وغليسي كتابه ككل، وكان قد رامها أيضا في بحوثه الأخرى وسعى إليها (6) صارت، في

نظرنا، كالدليل المنهجي للناقد عليه أن ينضبط بها ولا يتعدها...

1) واقع فرضيات وغليسي وآليات الناقوري من هجرة المصطلح النقدي:

مع انفتاح الساحة الثقافية العربية، من الخطابات اللسانية منها والنقدية على الوافد من الثقافة

اللسانية الغربية أدى ذلك إلى ظهور العشرات من المصطلحات الجديدة التي لم تكن مألوفة

من قبل بالنسبة للمعجم اللساني والنقدي العربي (7).

وقد شهد تعامل النقاد العرب مع هذا الكم من المصطلحات بفوضى ناتجة عن قلة التعامل بوعي منهجي مع هذا الغريب، وبهذا "تحول المنهج من مجرد وسيلة إلى غاية يستدل بالنص على مدى كفايته الإجرائية" (8).

-الوعي بالمصطلح وحقيقته:

عقد يوسف وغيلسي فصلا مهما في كتابه إشكالية المصطلح، بعنوان "هجرة المصطلح وسلم التجريد الاصطلاحي" أشاد فيه بالسبق في تناول من قبل محمد السرغيني الذي دأب تسمية انتقال المصطلح من لغة إلى لغة أخرى، ومن حقل معرفي إلى حقل معرفي آخر، وحتى في اللغة نفسها، لكن وغيلسي استدرك عليه وسمى الانتقال داخل اللغة الواحدة نزوحاً لغوياً... (9)

وحتى نقيس -يقول وغيلسي- وعي أهل اللغة بالمصطلح الدخيل علينا أن نستعين بسلم يضبط هذا الوعي الاصطلاحي نظر في سلم التجريد الاصطلاحي الذي عبد السلام المسدي الذي وصفه وأثنى عليه بأنه وضعه وصممه بمهارة علمية فائقة، وكان (المسدي) قد سماه عدة تسميات لكنّها تصب كلها في معنى واحد هو سلم التجريد الاصطلاحي، وخلاصته أنّ المصطلح الدّخيل في هجرته من لغة إلى لغة أخرى يمرّ بثلاث مراحل ثابتة مطردة قبل أن يستقر على صورته الأخيرة:

*مرحلة التقبل: سماها وغيلسي مرحلة التجريب، وفيها ينزل المصطلح ضيفاً على الرصيد المعجمي للغة الثانية.

*مرحلة التفجير: سماها وغيلسي مرحلة الاضطراب، وفيها يفصل دال المصطلح عن مدلوله ويفكك المصطلح إلى مكوناته، ويعاد بناؤه بصياغة أخرى تكون مطولة...

*مرحلة التجريد: سماها وغيلسي مرحلة الاستقرار، مرحلة حاسمة في حياة المصطلح، تعوض الصياغة المطولة بمطلح تأليفي أصيل... (10)

وكمثال لهذا ضرب لنا المسدي في كتابه قاموس اللسانيات مثالا بمصطلح (Phonétique) الذي تحول من "الفوناتيک" في مرحلة التقبل إلى "علم الأصوات" في مرحلة التفجير إلى "الصوتيات" في مرحلة التجريد... (11)

هذه المراحل التي كان فيها المسدي ووغليسي وغيرهم من الغيورين على البيئة الحاضنة للدخيل حفاظا عليها واستفادة مما ورد إليها خلال التفتح اللساني الكبير على كل ما هو جديد في مجالات معرفية مختلفة.. كانوا صارمين منهجيا من حيث لزومهم وتتبعهم لهجرة المصطلح، فسارعوا إلى الضبط والتقييد وإيجاد الحلول قصد التخلص من الآثار التي أوقعتنا فيها مقولات الحداثة الغربية وبالأخص في الأوساط التي تشبعت بهذه المقولات وانبهرت بها...

ولربما وقع العالم العربي في أزمة مصطلحية كادت تؤدي بالجميع لولا نهوض البعض للتصدي لها. من هؤلاء نذكر مشروع توفيق الزيدي الذي دعا إلى تأسيس "علم الاصطلاحية النقدية العربية" على شكل مركز دعا إليه كل الفاعلين والطاقات العربية، يكون العمل فيه على ثلاثة مراحل:

-مرحلة الجرد: جرد كل المؤلفات النقدية من الجاهلي حتى القرن الخامس الهجري كمرحلة أولى ثم من القرن السادس حتى عصر النهضة كمرحلة ثانية ثم من عصر النهضة حتى عصر النقد الجديد.

-مرحلة الخزن: وتتم عن طريق الوسائل التكنولوجية الحديثة...

-مرحلة الدراسة: وتوكل فيها المهمة إلى مختصين يتم تكوينهم على علم المصطلحية تختلف مهمتهم عن وظيفة الناقد... (12)

ويبدو لي أن مشروع الزيدي جديرا فعلا بالعناية والرعاية وستكون له نتائج ممتازة لو تألف العرب واجتمعوا عليه وصرفوا جهودهم فيه كما يصرفونها على المجامع اللغوية التي سمحوا

فيها باعتلاء المستشرقين منصاتهما وصاروا يقعدون لهم ويسهروا -عبثا- على لغتهم وبحوثها وإصداراتها...

وإن كانت هجرة المصطلح وانتقال النظريات ضرورة من ضرورات الحياة الثقافية المعاصرة كما يقول إدوارد سعيد، فإن العيب فقط في التعامل بغير وعي منهجي مع هذه المفاهيم...

(1) يرى عبد السلام المسدي أنّ القضية تتركز في غياب الصّرامة مع الذات عند تناول المصطلح(13)

(2) يرى عبد العزيز حمودة وعبد الغني بارة أن الأزمة في تناول المصطلح تنبع في الثقافة والفكر وربما قلة فهم الحداثة الغربية التي ارتمت في أحضانها النقاد العرب... فالمشكلة أننا بين واقعين مختلفين عربي وغربي ومن ثمة ثقافتين مختلفتين وعليه كان المصطلح الذي يهرول نحوه النقاد العرب أشبه بالعبث والفوضى بل القضية كذلك (14) ولنتأمل مثلا مصطلح "الشعرية"، تارة نجده الشاعرية وتارة البويطيقا ومرة أخرى الإنشائية... وأما السيميائية والسيميولوجيا والسيمياء أو السيمياء فحدث ولا حرج... وأما مصطلح التفكيكية (Déconstruction) فقد هاجر هجرة تكاد تكون غير شرعية بعد أن استقبله عبد الله الغزالي بتردد كبير قبل أن يرسو معه على المقابل له "التشريحية" بعدما قلب له العديد من المصطلحات..(15)

واستدراك يوسف وغليسي على الغزالي عندما ادّعى أن لا أحد من العرب عرض لهذا المصطلح من قبله، ودحض دعواه في عدة مواضع، وبأنه قول يقفز على دراسة مهمة أحاله عليها هي لصاحبها "ليوتيل أيبيل" بعنوان "نقد بعض ملامح المنهج البنوي في النقد الأدبي، ترجمها سامي محمد ونشرها في مجلة الأعلام العراقية (16)

ويعلق وغليسي على ذلك بالقول: ولعل سامي محمد يكون أول من وضع مصطلح التفكيكية مقابلا للمصطلح الأجنبي، وشاع فيما بعد بين الباحثين والنقاد..(17)

ولسنا في حاجة في هذه السانحة أن نخوض في الخلفية الفلسفية لهذا المصطلح، أو غيره، بحجة منهجية يقتضيها البحث، ونشير فقط إلى أن صاحبها "ديدا" يراها أنها لا تحليل ولا نقد (18)، لكن يوسف وغليسي يرى أنها مقارنة فلسفية للنصوص أكثر منها أدبية وينسب ذلك للكثير من الدارسين... وإن منبتها جذور فلسفية ألمانية "تسعى إلى تحرير النص الحي المفتوح من قيد القراءات الأحادية المغلقة القاتلة" (19)... ولم يُتلق المصطلح بقبول حسن لدى النقاد العرب بل تلقوه بسلبية وسوء فهم لأسباب عدة منها شخصية صاحبها القلقة المشتتة والاضطهاد الثقافي الذي لقيه في بلاده.. (20)

*وأما فيما يخص الآليات التي نظر إليها وغليسي، أو غيره، في وضع المصطلح النقدي فقد انتصر إلى القياس اللغوي في العربية الذي يضمن سلامة المصطلح الموضوع عند المقابلة، وكمثال على هذا نذكر مصطلح البنيوية (Structuralisme)، الذي ترجم إلى العديد من المصطلحات المختلفة: البنيوية، البنيانية، البنيوية، الهيكلية، الهيكلانية والوظيفية وغيرها.. ورأى أنها مصطلحات رديئة بعيدة عن المفهوم المبتغى ورأى أن البنيوية هي النسبة الأصح من حيث القياس اللغوي وأن البنيوية أيضا نسبة سماعية صحيحة وخفيفة لكن معيار التداول المعاصر لا يقر أيا من هذين المصطلحين السليمين لأن البنيوية أكثر اطرادا وأكثر استعمالا فقد فرضها التداول (21)... وعلى الرغم من أن وغليسي يقر بسلامة المصطلحين السالفين وصحتها لغة وقياسا إلا أنه لا يستخدمه في كتاباته وينتصر لمصطلح البنيوية على الاعتبار التداولي، وهي حجة واهية والأجدر به أن يبعث المصطلح السليم لغويا وقياسيا من جديد وي طرح الخطأ الشائع المتداول على حد تعبير الباحث نور الدين دريم من جامعة الشلف في مقاله من مجلة مقاليد (22).

وعن مصطلح الانزياح في مقابل (Ecart-Déviation) يذكر وغليسي أن هذا المصطلح نُقل إلى العربية بما لا يقل عن أربعين مصطلحا، وإن كان مصطلح Ecart منحدرًا من الفرنسية ومصطلح déviation منحدرًا من الإنجليزية إلا أنّ المصطلح العربي المقابل كان كثيرا ومختلفا. منه: الانحراف، الاختلال، الإطاحة، المخالفة، الشناعة، والكسر،

والعصيان.. وغيرها وقد ذكرها المسدي وعلق عليها، وكان أول العرب في هذا المضمار - على حد تعبير وغيلسي - ثم استدرك عليه وغيلسي فأضاف مصطلحات أخرى: التشويه المتناسق والمروق والضلال والاضطراب والمجاز والشذوذ والانعطاف... استقاها هو أيضا عن نقاد أجانب بالترجمة والوضع.. ولعله يطمئن أخيرا لمصطلح البلاغيين العرب القدامى هو مصطلح "العدول" ثم نراه يستقر أكثر على مصطلح الانزياح الذي يراه أوفى دلالة وأوفر حظاً من التداول والشيوع... (23).

ومرة أخرى نرى وغيلسي يطمئن للتداول والشيوع أكثر من اطمئنانه للقياس العربي السليم والصحيح بدليل اطمئنانه لمصطلح المجاوزة الذي يتلمس منه الصبغة التراثية القريبة من المجاز، فقد أصل لها بعض الشيء (أقصد الصبغة التراثية لمصطلح المجاوزة) إلا أن التداول والشيوع الضئيل للمصطلح (المجاوزة) جعلته أقل حظا على الرغم من إحاطته بالمفهوم إحاطة كاملة (مستوفيا الشروط)...

إشكالية صياغة المصطلح وبنائه عند وغيلسي:

قبل الحديث عن موقف الدكتور يوسف وغيلسي من آليات صياغة المصطلح عند النقاد ورأيه النقدي الذي يرتاح إليه وربما يدعو إلى النهوض به واعتماده، وجب عندي أن أذكر هنا ما يعرف بأزمة صياغة المصطلح عند النقاد وعند المتخصصين ولو باختصار...

أرى في هذه الإشكالية - كما يرى غيري - أن الأزمة الحقيقية في المصطلح تكمن في نشره وشيوعه وتوحيده بين المتخصصين والنقاد من العرب وليست في وضعه، فكم من مصطلحات صدرت عن هيئات لغوية ومعجمية عربية كالمجامع اللغوية المختلفة، صدرت عن متخصصين لهم باع واسع في الاختصاص ويشهد لهم بالتفوق والرسوخ في المجال إلا أن الإشكالية تظهر بعد ذلك هي في انتشار المصطلح بين النقاد وتوحيد استعماله، فلا نرى تلك الاستجابة المرجوة.. فلا تكمن الأزمة أبدا في وضعه، ولا في الاختلاف حول الآليات المرصودة للصياغة على الرغم من دقتها وسلامتها وعلميتها المشهودة... يتحدث صالح بلعيد عن هذه الأزمة فيرجعها إلى كونها تتنازعها ثلاث اتجاهات يدعو فيها كل فريق إلى توجيهه

والعمل بتأصيلاته، فالفريق الأول ينتصر لاستعمال المصطلح التراثي وتوظيفه في صناعة المصطلح، والمقصود بالمصطلح التراثي هنا تلك المصطلحات التي استعملها العرب قديما للتعبير عن شتى العلوم ويستندون في ذلك إلى قوة العربية في مواكبة التطور ومطاوعتها وليونتها في التشكل والمطابقة، وأما الفريق الثاني فيرى أن العربية غير قادرة على مواكبة هذا التطور السريع للعلوم ومخرجاتها فيدعون إلى التعريب والترجمة كوسيلة عصرية وإن كان التراثيون أيضا أجازوها واستعملوها أثناء استقبال علوم اليونان وباقي الحضارات الوافدة عليهم. ومن زعماء هذا الفريق خليفة الميساوي من تونس (وغيرها كثير طبعا) التي ترى أن البحث في التراث لإيجاد حلول لظواهر حديثة قد لا يجد سبيله في أغلب الأحيان، بل قد يكون سببا رئيسا في تعطيل الدرس اللساني الحديث (24) وأما الفريق الثالث فيرى وجوب التوفيق بين الفريقين السابقين (التراثي والمجدد) من خلال الإقرار باستعمال وسائل التوليد الداخلية للعربية مع حسن التعامل مع الدخيل بالتعريب والترجمة والاستفادة من الوافد بصورة تمكن للعربية من الاستيعاب والتعايش اللساني المتطور، والأزمة عند هذا الفريق لا تكمن في الوضع بل في توحيد المصطلح ونشره وشيوعه... (25)

وهذا الفريق في نظرنا أكثر علمية ودقة واستيعابا للقضية من الفريقين الآخرين. ولعل أبرز من يمثل هذا الفريق، في نظرنا على الأقل، هو عبد الملك مرتاض الذي قال في هذا الصدد: "نرفض الحداثة التي تنهض على التقليد الأعمى" (26)، وقال أيضا بصيغة أوضح وأدق: "هل محكوم علينا نحن العرب، على الماضي الثقافي العظيم، أن نظل إلى الأبد نقلا للغربيين، أو نفكر، أو نكاد نفكر بعقولهم... ولا نكاد نتساءل مرة واحدة، فيما يبدو، لماذا نفعل ذلك ولا نستحي". (27). وربما كان الفريق الثاني متجنبيا عندما أدار ظهره للتراث ودعا للقطيعة المعرفية معه بحجة عدم صلاحيته وعدم استيعابه حمولة المصطلحات الغربية الحديثة (28).

وأما موقف وغليسي من آليات صياغة المصطلح فإنه يرى الآليات المعروفة من مثل الاشتقاق والمجاز (أو المجاوزة)، وربما فضل الاستعارة وحث عليها مكان المجاز حتى وإن

كانت أقل شهرة بين الدارسين على حد قوله (فلا ينسى التداول والشهرة الذي نراه يكتسب عنده معيارا رصينا لرسوخ الآلية وثباتها)، وكذلك الإحياء، ولم يخف تخوفه من المخاطر التي قد تتجر وراء الحماسة المفرطة والتسرّع في تطبيق الدعوة التراثية تخوفا مستمدا من تخوف محمد عابد الجابري قبله. ودعا في هذه الآلية إلى إحاطتها بالحيطة الدلالية والحذر المعرفي... (29).

وأما موقفه من التعريب فقد رأى، كما رأى غيره، أنه أسهل الآليات في وضع المصطلح، وبالتالي وجب علينا أن نجعله بمثابة الحل الأخير عندما نتعذر علينا الآليات الأخرى، وعند اللجوء إليه وجب مراعاة شروط صارمة لتلقيه هي تلك التي وضعها أحمد مطلوب في معجمه. (30)، ويظل التعريب شرا لا بد منه في مجال التنمية اللغوية والوضع الاصطلاحي... ومن المفيد جعله وسيلة موقوتة لاستعمال المصطلحات العلمية الوافدة وألا يجري ترسيمها مع مرور الزمن. (31).

*ولرسوخ المصطلح النقدي العربي عموما وسط هذه المواقف وغيرها هي النظر مليا في القدرة على استيعاب المكونات الفكرية لها لإعطاء التجربة إمكانات التواصل والاستمرارية...
*وربما نكون مرة أخرى مضطرين للتذكير بالأسباب التي تقف عائقا نحو تجسيد المشروع العربي في تأسيس المصطلح العربي اللساني الموحد، تلك الأسباب الخمسة التي أجملها مصطفى غلفان كالآتي:

1) اختلاف مصادر التكوين العلمي والمعرفي للسانيين (والنقاد) العرب، وتوزعهم بين ثقافات فرنسية وانجليزية وألمانية.

2) التفاوت النظري والمنهجي بين المستوى العلمي للسانيين العرب .

3) التطور المستمر للبحث اللساني العالمي وظهور المزيد من المفاهيم وهو ما يعني ضرورة توفير مصطلحات لسانية عربية جديدة.

4) وجود تراث اصطلاحي نحوي ولغوي عربي ينهل منه إما لسد حاجيات الطلب المتزايد وإما لالتباس الأمور على أصحابها.

5) سيادة النزعة الفردية - التي تتحول إلى نزعة قطرية - في وضع المصطلح العربي المتخصص وعدم الاكتراث ولو كان صائبا. (32)

وقد نضيف أسبابا أخرى مهمة جدا في نظرنا تلك التي عرض لها الباحث السعودي علي بن إبراهيم النملة في كتابه "إشكالية المصطلح في الفكر العربي، الاضطراب في النقل المعاصر للمفهومات" أجملها اختصارا:

*فكر التهويل عند الكثيرين من منطلق التهوين من الذات وجلدها بالقول بأن العربية تلفظ أنفاسها الأخيرة، قياسا على الضعف المستشري في مناحي الحياة المعاصرة بما فيها مناحي الفكر والثقافة...

*تمجيد الآخر والمبالغة في الثناء عليه...بحيث ينظرون إلى حجم المصطلحات الغربية الصادرة يوميا، بحسب منظمة اليونسكو يصل الاستعمال اليومي للمصطلحات الجديدة إلى 50 مصطلحا أي نحو عشرين ألف مصطلحا سنويا..وقد رفعه البعض عندنا إلى الرقم 400 ألف مصطلحا في السنة وهو رقم مبالغ فيه...

*المنحى الفكري للمصطلح والنزوع نحو الدخيل وتفضيله على الأصل تحت عقدة ادعاء سعة الاطلاع عند البعض مثلا، وتحت ادعاء الإحاطة المعرفية باللغات وادعاء المعرفة بإصدارات النقد الغربي ومسايرة منجهم الفكري، حتى صارت ثقافة بعض من مثقفينا وأشباه المثقفين ثقافة في المصطلح الفضفاض التي يلبسونها ألسنتهم تفاخرا وادعاء لا غير..(33).

استدراك مهم عند يوسف وغليسي على جمهور الدارسين:

هذا الاستدراك المهم في نظرنا أورده وغليسي في كتابه "إشكالية المصطلح" في سياق حديثه عن ظاهرة مصطلحية معينة هي قضية **النحت الهجائي**. ويقصد بالنحت الهجائي مجموع

حروف معينة لبدائيات كلمات متتابعة، واختصارا للعملية نكتب الكلمة نحنا من تلك الحروف، ومثال لذلك: UNESCO فهي اختصار لمجموعة كلمات هي:

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بالإنجليزية (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization):

تحدث وغليسي عن هذه الظاهرة عند الغرب وذكر أنواعها مثل الرمز الاختصاري: Abréviation كأن تقول مثلا

مثلا: pro، اختصارا لـ Professeur، وكذا الحروف المقطعة (sigle) وهي التي أشرنا إليها في مثال اليونسكو... وغيرها من الأشكال في الإنجليزية والفرنسية وغيرها من اللغات...

حتى إذا جاء في ختام حديثه عنها (عن النحت الهجائي) ذكر تفنيده لما زعمه جمهور الدارسين الذين يجزمون قطعا بالأصل الأوروبي البحت لهذه المفاهيم... ويضيف: والواقع أنّ في تراثنا العربي دلائل وافية على أنّ اللغة العربية قد عرفت هذا الضرب من المختصرات النحتية منذ قرون خالية، ومنها:

1) الأمثلة التراثية الشهيرة التي تختصر أسماء أعلام طويلة مثل: محمد بن إبراهيم بن ناصر الشمري، يختصر إلى

"مانش"... وكشاحم اختصار للفنون التي برع فيها الكاتب محمود بن الحسين (ت360هـ)، فالكاف للكتابة والشين للشعر والألف للإنشاء والجيم للجدل والميم للمنطق..

2) أمثلة للرواة القدامى والنساخ في اختصاراتهم مثل: ا.هـ لانتهى و الخ من إلى آخره...

* وإضافة إلى هذه الأمثلة علق تعليقا جريئا بعض الشيء، وإن كان استدراكا منه على فقهاء العربية الذين لم يكادوا يلحقون ظاهرة الحروف المقطعة التي تبتدئ بها بعض السور القرآنية كالبقرة مثلا: "الم"، لم يلحقوها بالنحت وهي منه على حد قوله، لأنها عوملت عند بعض المفسرين كابن عباس مثلا معاملة النحت فالتم في البقرة عنده تعني: الألف الله، واللام تعني جبريل، والميم محمد. (34)

* وحتى لا نلزم المجامع اللغوية في هذه القضية فقد نورد توصياتها في القضية وننظر دقة ما وضعته من شروط لوضع المصطلح، وننظر في كيفية معالجتها لأزمة المصطلح، وهل التوصيات التي وضعتها قابلة للتطبيق أم لا؟

لا بد أن نوضح أولاً قبل النظر في توصيات المجامع اللغوية، أن نبين أننا أمام وضعيتين اثنتين للمصطلح في عموم القضية: الوضعية الأولى أن نكون أمام حالة الفراغ المصطلحي وهنا يكون المفهوم حديثاً في اللغة المنقول إليها، وأما الوضعية الثانية نكون أما حالة التعدد والتشتت المصطلحي وهنا يكون المفهوم قد قطع أشواطاً في اللغة المنقول إليها تحت غطاء العديد من التسميات.

في الحالة الأولى وجب لوضع المصطلح أن يضطلع بالمهمة عند تأخر الجهات الموكلة بمهمة الوضع، ومرشده في هذا تلك التوصيات التي وضعتها المجامع اللغوية، كان صالح بلعيد رئيس مجمع اللغة العربية بالجزائر قد لخصها كالاتي:

- وضع المقابل بعد الرجوع إلى المعاجم القديمة والحديثة وإلى كتب التراث والمعاجم الأجنبية ومعاجم المصطلحات العلمية الحديثة العربية والأجنبية.

- لا يشترط في وضع المصطلح أن يستوعب كل دقائق المعنى.

- رفض الترادف في المصطلحات العلمية.

- تجنب الاصطلاح بلفظ واحد لمدلولات علمية مختلفة.

- التحرز من استعمال عدة مصطلحات لمدلول واحد.

- الترجمة الدلالية المباشرة واستخدام المجاز.

- مراعاة التناسق بين المصطلح العربي والأجنبي.

- إذا تعذر إيجاد مصطلح عربي يلجأ إلى التعريب.

- تحديد الدلالة العلمية للمصطلحات المتقاربة وعدم تقييدها.

- العودة إلى التراث واستعمال ما وضع من مصطلحات علمية مهجورة.
- ضرورة وجود مناسبة أو مشابهة بين مدلول اللفظ اللغوي ومدلوله الاصطلاحي.
- تقدم الكلمة الخاضعة للاشتقاق على التي يصعب الاشتقاق منها.
- تقديم الكلمة الكثيرة الدوران على الكلمة النادرة، والكلمة المنسجمة الحروف على المتنافرة.
- تفضيل الكلمات العربية الفصيحة على الكلمات المعربة.
- تجنب استخدام العامية خاصة المحلية أو الإقليمية.
- الالتجاء إلى النحت عند الضرورة القصوى.
- المرونة في اختيار المصطلح العربي البعيد عن إثارة اللبس .
- استعمال المصطلح الأجنبي لضرورات قاهرة أو في المصطلح النزر.(35)

والحقيقة أنّ هذه التوصيات أراها ميثاقا شاملا وقانونا لوضع المصطلح، أدعو بكل أمانة علمية إلى ضرورة نشره وتوزيعه على كل المجامع اللغوية، فندعو إلى التقيد به على المستوى العربي الواسع، كما ندعو في هذا الصدد إلى تفعيل دور المجامع اللغوية بصورة تشاركية تعاونية أكثر من كونها انعزالية أو قطرية، وهي في كثير من الأحيان تفتقد للسند الحكومي، كما تفتقد لسياسة ممنهجة تعمل عليها وتبقى في الكثير من الأحيان توصياتها حبرا على ورق.

*ومن الجميل أيضا توصيات له أخرى وهي إشارته على الاعتماد الكلي في جامعاتنا على الفرنسية نترجم منها وهي تترجم من لغات أخرى وبخاصة الإنجليزية، فلماذا لا نترجم مباشرة من الأصل..

*إشارته للتوظيف الأعمى للمناهج الغربية وهي في الأصل أوجدته لخواصها الذاتية ونحن نقحمها عنوة على العربية دون تكييف...ونادى برفع الحصار عن العربية وجعلها لغة الحياة اليومية ولغة البحث...

*دعوته إلى بعث نشاط علمي جامعي عربي على منوال الجامعات الناطقة بالألمانية.

*جمع المصطلحات التي تضعها المؤسسات العربية والعمل على تنسيقها لتوحيدها ووضعها في البنوك المصطلحية العالمية...

*وفي هذا الصدد وجب الإشادة بدور بعض المجالات المتخصصة والدوريات العربية التي تتابع هذا الشأن الحيوي والحساس جدا، وذلك بإصداراتها لبحوث عميقة ومن متخصصين في الميدان المصطلحي، نخص بالذكر لا الحصر

مجلة التعريب التي يصدرها المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق، المنضوي تحت لواء المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وكذا مجلة اللغة العربية التي تصدر عن المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر، وغيرها.

ففي مجلة التعريب السالفة الذكر يتحدث رئيس تحريرها عن الأمن اللغوي ودوره في الحفاظ على هوية الأمة في سياق حديثه عن أهمية المصطلح...وسعيا نحو تحقيق الأمن اللغوي يذكر الباحث بعض الإجراءات الحكومية (التي من شأنها تعزيز عمل المجامع اللغوية وتقويتها ومساندتها)منها قانون حماية العربية في سوريا سنة 1952م وقانون الحفاظ على سلامة العربية في العراق، وقانون حماية العربية في الأردن، ومشروع تطوير العربية في الإمارات المتحدة، ومشروع النهوض بالعربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة الذي تقدمت به سوريا إلى مؤتمر القمة العربي المنعقد بدمشق سنة 2008م، وقانون حماية العربية في قطر، وقانون تعميم استعمال العربية في الجزائر...

ومن الجميل في بعض تلك القوانين أن يجعل كل الإدارات الحكومية والدوائر والوزارات والمؤسسات تعتمد مرجعية واحدة موحدة في ضبط المصطلحات العلمية والفنية وفيه مواد انضباطية تعاقب المخالفين لأحكامه كونه ملزما للجميع مادام صادرا عن الدولة، ونخص بالذكر هنا ما ورد في قانون حماية العربية في العراق... (36)

*ومن الملاحظات التي تخص تلك القوانين أنها دائما بحاجة إلى معاينة ميدانية في تطبيقها ومتابعة بحيث تحتاج إلى مراجعات وتحتاج إلى لوائح أخرى تدعمها..

*كما تحتاج تلك القوانين إضافة إلى من يرعاها ويتولاها، تحتاج إلى القانون الردعي الذي تقوى به قضائيا وضبطيا..

*ومن الجميل عند رئيس تحرير مجلة التعريب عند ذكره لقانون تعميم استعمال العربية في الجزائر أنه ذكر المرسوم التشريعي الذي يجمد استعماله وعقب أن الأمور مازالت تترنح إلى يومنا هذا، فعلا مازالت تترنح ولم نعرف في الجزائر تطبيقا لهذا القانون بصورة فعلية..

خاتمة

وفي الختام وجب التذكير في كل مرة أن قضية المصطلح قضية جوهرية في الدرس اللساني العربي بعامة وفي الدرس النقدي على وجه الخصوص وعلينا العناية بها عنايتنا بأنفسنا وهويتنا العربية لأن المصطلح قضية هوية بالدرجة الأولى، فمن استغنى بمنظومة مصطلحية متينة في أوساطه البحثية فقد عزز هويته اللغوية.

عليّ أن أذكر بالعمل الكبير الذي قام به الدكتور وجليسي في كتابه الجليل، في نظرنا، وهو كتاب إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، كتاب جدير بالجائزة التي نالها عن جائزة الشيخ زايد للكتاب من الإمارات العربية المتحدة. وإن كان همه البحثي فيه كان الجمع وحصر الآراء وتصنيفها ورصدها ورصدها عند بعضها البعض كما رأى فيه بعض النقاد إلا أنني أشيد بالكثير مما جاء فيه من تلك الاستدراكات المنهجية والمصطلحية التي وردت فيه، والتي أرى أن المداخلة لم تقيها حقها من قبلي على الأقل وأرى ضرورة مدارستها مدارس أخرى أقف فيها على باقي استدراكاته وآرائه النقدية.

*أهم ما دعا إليه وجليسي التنبيه إلى عمق الأزمة التي يعرفها المصطلح النقدي سماها القصور المنهجي وفوضى النقد، فحدد لها مقياسا لتقاضي القصور والفوضى.

*نوّه بالمقاييس التي وضعها بعض الباحثين كالناقوري مثلا في تتبع ضبط المصطلح وفق أسس علمية رصينة..

*الحزم المنهجي في تتبع هجرة المصطلح والوعي به وبحقيقته، ومن ثمة وجوب احترام مراحل وضعه بدقة.

*الانتصار للمصطلح التراثي بالكيفية التي تتيح له القبول والاستعمال والشيوع...ووفق التأصيل الذي اطمأن له هو والمسدي وصالح بلعيد والناقوري وغيرهم من النقاد والمتخصصين...

هوامش الدراسة:

- 1) يوسف و غليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009، ص57.
- 2) حميد لحداني، سحر الموضوع، منشورات دراسات سال، المغرب، د.ط، 1990، ص14.
- 3) يوسف و غليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص57.
- 4) يوسف و غليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص58-59، وينظر: إدريس الناقوري، المصطلح النقدي في نقد الشعر، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ط2، 1984، ص19-21 وص542.
- 5) يوسف و غليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص59، وإدريس الناقوري، المصطلح النقدي في نقد الشعر، ص542.
- 6) يوسف و غليسي، التفكيكية في الخطاب النقدي العربي المعاصر، مجلة "قوافل"، النادي الأدبي بالرياض، السنة5، العدد9، 1997، ص53.
- 7) فاضل ثامر، اللغة الثانية، في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1994، ص169.
- 8) عبد الغني بارة، إشكالية تأصيل الحداثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط1، 2003، ص134.
- 9) يوسف و غليسي، إشكالية المصطلح، ص47.
- 10) يوسف و غليسي، إشكالية المصطلح، ص48.
- 11) يوسف و غليسي، إشكالية المصطلح، ص48، وينظر: عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، تونس-ليبيا، 1984، ص53.
- 12) توفيق الزيدي، في علوم النقد الأدبي، قرطاج، تونس، ط1، 1997، 2000، ص43-44.
- 13) عبد السلام المسدي، الالتباس المعرفي وتبرئة المصطلح، مجلة ثقافات، البحرين، العدد7-2004، ص8، ص204.
- 14) عبد الغني بارة، إشكالية تأصيل الحداثة، ص293، وعبد العزيز حمودة، المرايا المحدبة، عالم المعرفة، ص30.
- 15) عبد الله الغدامي، الخطيئة والتكفير، من البنوية إلى التشريحية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، 1998، ص52، الهامش رقم78.
- 16) يوسف و غليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص345، وينظر أيضا: يوسف و غليسي، التفكيكية في الخطاب النقدي العربي المعاصر، ص61، وينظر: سامي محمد، مجلة الأقاليم العراقية، السنة15، العدد11، أوت1980، ص217.
- 17) يوسف و غليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص345.
- 18) جاك دريدا، الكتابة والاختلاف، ترجمة جهاد كاظم وآخرون، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2000، ص60.
- 19) يوسف و غليسي، إشكالية المصطلح، ص339.

- (20) يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح، ص342.
- (21) يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح، ص132.
- (22) نور الدين دريم، المصطلح النقدي لدى يوسف وغليسي، قراءة في الوضع والاستعمال، مجلة مقاليد، العدد11، ديسمبر 2016، ص71.
- (23) يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح، ص210.
- (24) خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، منشورات الاختلاف ومنشورات ضفاف، ط1، 2013، ص26.
- (25) صالح بلعيد، مشكل المصطلح العلمي في الوضع أم الاستعمال، مجلة اللسانيات، المجلد8، العدد1.
- (26) عبد الملك مرتاض، الكتابة من موقع العدم، دار الغرب للنشر، وهران، الجزائر، 2003، ص20.
- (27) عبد الملك مرتاض، الكتابة من موقع العدم، ص13.
- (28) فداوي سمية وفرقاني جازية، اضطراب المصطلح النقدي بين التأصيل والترجمة، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد13، العدد2021، 1، ص96.
- (29) يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح، ص86.
- (30) أحمد مطلوب، معجم النقد العربي القديم، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة، بغداد، العراق، ط1989، 1، ص11.
- (31) يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح، ص90.
- (32) خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص80 نقلا عن مصطفى غلفان، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات: أي مصطلحات لأي لسانيات، اللسان العربي.
- (33) علي بن إبراهيم النملة، إشكالية المصطلح في الفكر العربي، الاضطراب في النقل المعاصر للمفاهيم، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت لبنان، ط1، 2010، ص33-34 و37-38-41.
- (34) يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح، ص100-104.
- (35) صالح بلعيد، مشكل المصطلح العلمي في الوضع أم الاستعمال، مجلة اللسانيات، المجلد8، العدد1.
- (36) محمود السيد، مجلة التعريب، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، السنة28، العدد54، جوان2018، ص17-18.